

بحث بعنوان

محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين واستدامتها مستقبلاً

Determinants of Economic Development in Palestine and Its Future Sustainability

إعداد

د. سمير مصطفى أبو مدلل
أستاذ الاقتصاد المشارك – جامعة الأزهر

د. بدر شحدة سعيد حمدان
أستاذ الاقتصاد المساعد – جامعة فلسطين

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي تعقده كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة النجاح الوطنية.
بعضاوان: التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة

2018

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين، ومدى استدامتها مستقبلاً، وتقدير أثر المحددات على التنمية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية (1995-2016)، وقد تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج على احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود أربع متجهات للتكامل المشترك. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: وجود علاقة تبادلية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات كان إيجابياً على التنمية الاقتصادية أما الإنفاق العام والتسهيلات الائتمانية كان تأثيرها سلبي على التنمية الاقتصادية في فلسطين. واستناداً إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة بضرورة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي، وبناء قاعدة إنتاجية متطورة وذلك من خلال التركيز على الزراعة والصناعة والسياحة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التكامل المشترك، جذر الوحدة، التنمية الاقتصادية

Abstract

This study aimed to identify estimate the determinants of economic development in Palestine and future sustainability, and to estimate the effect of these determinants during the period (1995-2016). To achieve this goal the researcher used time series analysis method. The results showed that economic variables contain the root of unity, they are unstable over time, However they integration test, which proved the existence of four four vectors of joint of integration between the variables of the study.

The study concluded with a number of results such as the existence of a long-term reciprocal relationship between study variables. The impact of foreign direct investment, exports and imports was positive on economic development. Public expenditure and credit facilities had a negative impact on economic development in Palestine. Based on the results of the study, the study recommended the necessity of attracting foreign direct and domestic investment, and to building an advanced production base by focusing on agriculture, industry and tourism.

Keyword: Sustainable development, joint integration, the root of unity and economic development

مقدمة:

تسعى الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية هدفاً وهاجساً تسعى إليه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدلات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، نظراً لكونهما مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته.

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة للتنمية الاقتصادية، فقد اهتم الاقتصاديون عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجةً لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل. ونظراً لأهمية النمو والتنمية الاقتصادية اجتهدت السلطة الفلسطينية على تحسين معدلات النمو الاقتصادي مع بداية تأسيسها عام 1994، وتميزت السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية (1994-1999) بتحقيق معدلات نمو إيجابية، نتيجة لارتفاع معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وسياسات تطوير الكادر البشري التي رافقت بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في بداية تأسيسها. ومع انطلاق انتفاضة الأقصى وما نجم عن سياسات الاحتلال الممنهجة بين حصار وعقوبات جماعية، فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وأخذت في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حتى عام 2016.

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة تحاول تحديد محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين، ومعرفة مقدار تأثير هذه المحددات على التنمية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية 1995-2016، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبراً عن النمو إلى حد ما وعن التنمية الاقتصادية وعدد من المتغيرات المستقلة (الانفاق العام، الاستثمار الاجنبي المباشر، الصادرات، الواردات، والتسهيلات الائتمانية). ومعرفة المتغيرات الإيجابية والمتغيرات السلبية على التنمية الاقتصادية في فلسطين وتقديم رؤية من أجل زيادة معدلات التنمية في المستقبل. كما سيتم التنبؤ بالمتغيرات السابقة وتقدير المعادلة من جديد وذلك لمعرفة قدرة المتغيرات على الحفاظ على مقدرات الأجيال اللاحقة.

أهمية الدراسة:

- 1- تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في تحديد ومعرفة محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2016).
- 2- تعتبر معرفة محددات وتقدير مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية غاية الأهمية لمتخذي القرار وراسمي السياسة الاقتصادية في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من تزايد الاهتمام بتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ونظراً لتذبذب معدلات النمو الاقتصادي والفجوات والاختلالات في القطاعات الاقتصادية، وعدم قياس أثر محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين، وسبل تعزيزها، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين وكيفية استدامتها؟

أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

- 1- التعرف على محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2016).
- 2- قياس أثر محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2016).

فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي لتحقيق أهداف الدراسة:

- 1- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟
- 2- يتوقع أن يكون للصادرات تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية في فلسطين ؟
- 3- هناك تأثير إيجابي للإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في فلسطين ؟
- 4- تساهم التسهيلات الائتمانية المباشرة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

الطرق المستخدمة في الدراسة:

- 1- صياغة نموذج قياسي بهدف تقدير أثر محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-

2016.

2- استخدام بعض طرق التقدير الإحصائي وبعض الإختبارات الإحصائية والقياسية للوصول إلى النتائج التي تحقق هدف الدراسة.

أولاً : الاطار النظري للدراسة:

مرّ مفهوم التنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل، حيث كان في بداية الأمر يركز على جانب النمو الاقتصادي، وما يتحقق من إنجازات، أي أن التنمية تعبر عن الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل عبر فترة زمنية طويلة، وبالرغم من وجود إشارات لأهمية تحقيق جوانب أخرى: كمحو الأمية ونشر التعليم والقضاء على الأمراض، إلا أن التركيز كان على الجوانب الاقتصادية، بمعنى أنها تهتم بزيادة الإنتاج، وبهذا المفهوم فإن التنمية ما هي إلا مرادف للنمو الاقتصادي السريع (حلاوة وصالح، 2009، ص29-30)، وتميزت هذه الفترة بالاعتماد على التصنيع لزيادة الدخل القومي وتحسين معدلات نمو اقتصادي سريعة، وامتدت هذه الفترة من الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، وبعد فشل استراتيجية التصنيع انتهجت دول كثيرة استراتيجيات المعونات الخارجية والتجارة من خلال الصادرات.

بعد هذه المرحلة بدأ مفهوم التنمية يصبح أشمل ويأخذ الأبعاد الاجتماعية بالاعتبار لأهميتها المتنامية والمتنوعة والمتجددة، بعدما كان مقتصر على الأبعاد الاقتصادية فقط، لأن النمو المرتفع في الدخل القومي أو الفردي لم يؤدِّ لتحسين مستوى المعيشة، وانخفاض البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، من هذا المنطلق بدا كثير من الاقتصاديين ينظرون للتنمية الاقتصادية على أنها مفهوم أوسع وأشمل، حيث أخذت تركز على معالجة مشكلات البطالة، والفقر، واللامساواة، وذلك من خلال تطبيق نموذج "دلي سيرز" الذي يعرف التنمية من خلال مكافحة الفقر، وحجم البطالة، واللامساواة في التوزيع، كذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج "تودارو" الذي يحدد التنمية في ثلاث أبعاد: (احترام الذات، وحرية الاختيار، وإشباع الحاجات الأساسية) وامتدت هذه الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين (عثمان وأبو زنت، 2010، ص19-20).

ومنذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ يظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية المهمة بجميع جوانب المجتمع والحياة، ولكن هذه المرحلة كانت تعالج كل جانب من الجوانب منفصلاً عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل التنمية غير

قادرة على تحقيق الأهداف في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث تعددت تعاريف التنمية المستدامة، وورد مفهومها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت في هذا التقرير بأنها " تلك العملية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم " وعرفها ويبستر (Webster) على أنها التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً (عثمان، وأبو زنت، 2010، ص25)، فالتنمية تنطوي على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي فإن التنمية بمعناها الواسع المتعدد الأبعاد حسبما عرفها "مائير بالدوين" بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي، وخلال فترة زمنية طويلة، أما نيكولاس كالدور "Necolass Kaldor" فقد عرفها بأنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة، ودائمة في متوسط دخل الفرد عن فترة ممتدة من الزمن، تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع (الوادي والعيسوي، 2007، ص261-262)، فالتنمية الاقتصادية بمعناها الواسع، هي عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً، وإحداث تغييرات جذرية جوهرية في البنى (الهياكل) الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والثقافية وفي هياكل المؤسسات الوطنية، وفي أنماط السلوك، ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية، والروحية الكريمة للفرد والمجتمع (Barro&Mcleary,2003,p2).

ويوجد العديد من النظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية كنظرية المراحل الخطية، ولهذه النظرية العديد من النماذج، ويعتبر نموذج والت روستو، والتي شرحها في كتابه بعنوان (The Stages of Economic Growth) سنة 1960. وبناء على هذا النموذج فإن الانتقال من التخلف للتنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، حيث أن مشكلة النمو هي مشكلة تاريخية، وبالتالي يمكن التعامل معها على أساس تعاقب زمني تاريخي. وركزت نظرية ونماذج التغيير الهيكلي على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من القطاعات الزراعية إلى قطاعي الصناعة والخدمات. وكان أشهر نموذجين هما: نموذج الفائض العمالي لآرثر لويس (Arthur Lewis)، ونموذج أنماط التنمية لهوليس تشينري (Hollis Chenery)، واعتمدت نماذج التبعية الدولية: على أن البنية التبعية

برزت في ظروف تاريخية محددة من تطور النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي، وأن تخلف العالم الثالث هو نتيجة العلاقة التبعية التي تربط الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية المتقدمة، بالرغم من حصول الدول المتخلفة على استقلالها السياسي، إلا أنها لا تزال تعيش في حالة تبعية في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، وبالتالي فإن الشرط الضروري لخروج الدول المتخلفة من التخلف إنما يتمثل في كسر علاقات التبعية. وانتشرت النماذج والمناهج الفكرية النيوكلاسيكية في نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة في ثمانينات القرن الماضي، خاصة مع صعود القوى السياسية المحافظة إلى الحكم في كل من الولايات المتحدة (حكومة رونالد ريغان)، وبريطانيا (حكومة مارغريت تاتشر)، والمستشار الألماني هلمت كول. حيث ركزت هذه النظرية على السياسات الاقتصادية الكلية التي تركز على جانب العرض (Supply-Side Macroeconomic Policies)، وعلى نظريات التوقعات الرشيدة (Rational Expectation Theory)، وخصخصة المؤسسات العامة. أما على صعيد الدول النامية فقد نادى النيوكلاسيك بالأسواق الحرة، والخصخصة، والإقلاع عن تخطيط الدولة، وتنظيم وتدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي. (عودة، 2014، ص 363-366)

ويرى الباحثان أن مفهوم التنمية الشاملة المستدامة مفهوماً هادفاً، ويتوجب أن يتضمن كافة جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية، كما ويميل الباحثان إلى الأخذ بمفاهيم مدرسة التبعية الاقتصادية الداعية للتحرر من الهيمنة المفروضة من قبل دول المركز المالي الرأسمالي المتقدم على العالم الثالث، وفي المجال أيضاً يمكن التأكيد على رؤية الأمم المتحدة والتي تطالب بأن تكون التنمية بالإنسان ومن أجل الإنسان. ويعتقد الباحثان أن نظريات التوقعات الرشيد، وتوازن السوق، ومدرسة جانب العرض وتيار مدرسة شيكاغو النقدية والتي تتمحور حول الخصخصة، وإعادة الهيكلة والاعتماد على قوى السوق قد شكلت أضراراً وإفساداً وتشويهاً لمفهوم التنمية، وإن آلية السوق لاتصح نفسها تلقائياً، وأن العرض لا يخلق الطلب المساوي والموازي له، وعدم توفر شروط وفروض المنافسة الكاملة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت موضوع قياس المتغيرات الاقتصادية الكلية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة، كما ركزت العديد من الدراسات على موضوع محددات النمو الاقتصادي، وسوف يتم في هذا الجزء من الدراسة عرض أهم هذه الدراسات:

فعلي الصعيد المحلي حللت دراسة صبيح (2015)، أثر الإنفاق الحكومي في الناتج الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، وتوصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي للنفقات العامة والجارية، والرواتب والاجور على الناتج الإجمالي المحلي. أما النفقات التشغيلية، والنفقات التطويرية كانت تأثيرها سلبى على الناتج المحلي الإجمالي. وحللت دراسة أبو عيدة (2014)، عناصر النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الزمنية 1994-2013، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التكوين الرأسمالي وحجم قوة العمل مع النمو الاقتصادي، كما توصلت لوجود علاقة سلبية بين كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وهدفت دراسة الفرا (2012) إلى قياس وتقدير مدى مساهمة الائتمان المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة (1995-2011)، من خلال استخدام السلاسل الزمنية، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين التسهيلات الائتمانية وبين معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة.

أما على الصعيد العربي فقد درس (Hamdan & Narwade, 2017)، محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الزمنية 1995-2013. وتوصلت الدراسة لوجود تأثير سلبى للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. كما وجدت الدراسة أن كل من (التكوين الرأسمالي الثابت، الصادرات، الواردات، وعدد السكان) لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

أما دراسة سالم (2016) والتي تناولت العلاقة بين الناتج الداخلي من الخام والصادرات في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1970-2014)، باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كالتكامل المشترك والسببية، فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين الناتج الداخلي الخام وبين الصادرات، وعدم وجود علاقة تبادلية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي. كما حددت واختبرت دراسة بشير (2016) العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، باستخدام السلاسل الزمنية والتكامل المشترك والعلاقة السببية، وتوصلت الدراسة لعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي وبين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وتعرف طعمة (2015) على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، وقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، ومدي مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1996-2008)، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج التالية: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في

الأردن، وكانت السببية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناجح المحلي الإجمالي ثنائية الاتجاه، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على التنمية الاقتصادية في الأردن. وقاس النفيعي (2012) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإقتصاد السعودي ، وبيان مدى انعكاسها وأثر ذلك في نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونمو الصادرات السعودية غير النفطية، وتطور انتاجية العامل خلال الفترة (1990-2010)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر سلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الغير نفطية في الاقتصاد السعودي، ووجود علاقة ارتباط عكسي بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتاجية العامل، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تستغل في تشغيل الناتج الحقيقي الذي يؤدي إلى نمو الاقتصاد السعودي.

وقدرت دراسة العيسى(2006)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات، باستخدام النماذج القياسية للفترة الزمنية 1970-2002. وأوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي للانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي في الأجلين القصير والطويل في المملكة العربية السعودية، الكويت، والإمارات. وقاس(الشوربجي، 2005) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لعدد عشر دول من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1995-2003)، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المكونة للعينة محل الدراسة خلال الفترة (1995-2003).

أما على الصعيد الدولي فكانت دراسة(Al zaidy& others,2017)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة الزمنية 1975-2014، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية المالية تلعب دوراً أساسياً في الوساطة التأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر. وحللت دراسة(Ahmed,2013) أثر الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي في بنجلادش خلال الفترة الزمنية 1972-2006، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي، بينما كان أثر الواردات سلبي على النمو الاقتصادي في نفس الفترة.

ثالثاً: واقع الاقتصاد الفلسطيني:

شهدت الفترة (1995-2016) تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، مازالت انعكاساتها نافذة المفعول على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعلى معدل البطالة ومستويات المعيشة للمواطن الفلسطيني. فبعد تسلم السلطة

الفلسطينية زمام الأمور بدء الاقتصاد الفلسطيني في التطور والتقدم بشكل نسبي ومحدود بسبب موافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب أحداث النفق والعمليات الفلسطينية ضد إسرائيل عام 1996، حيث شددت السلطات الإسرائيلية الإغلاق للمعابر والحدود، ثم شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من التعافي خلال الفترة (1997-1999).

ومع بداية انتفاضة الأقصى بتاريخ 28-9-2000 أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية حتى عام 2002، ومع بداية عام 2004 وعودة الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة محدودة من التعافي، ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 2006 وفوز حركة حماس، حيث رفضت إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية، وتقلصت المساعدات الدولية، وفرض حصار مالي وسياسي، الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها لأكثر من خمسة عشر شهراً؛ مما أدى إلى تردي وتدهور الأوضاع الاقتصادية، واستمر الحصار المالي والسياسي حتى منتصف العام 2007.

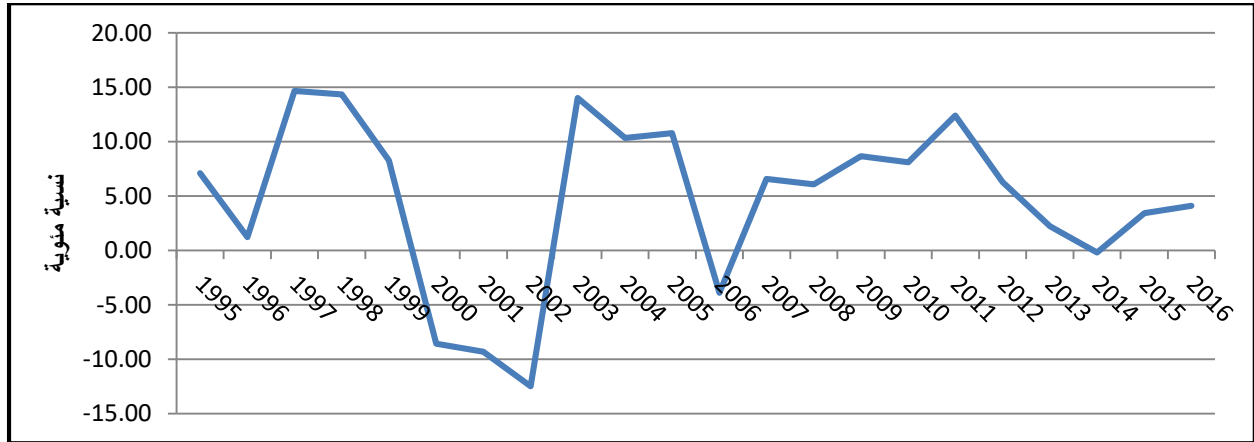
ثم حدث الانقسام الفلسطيني في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، وتشكل على أثرها حكومة طوارئ وبعدها حكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية، مما أدى لرفع الحصار المالي والسياسي عن الضفة الغربية، بينما استمر سريان مفعولها على قطاع غزة، وبالتالي تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة نهاية 2008، ثم جاءت الحرب على غزة لتلحق خسائر بشرية ومادية كبيرة، وتدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، ثم تلت ذلك مرحلة تتسم بالهدوء النسبي، وتم وضع خطة الإصلاح والتنمية للفترة (2008-2010) والتي أسهمت بتحسين الأداء الاقتصادي.

وخلال الفترة 2011-2016 في بداية هذا الفترة أخذ معدل النمو الاقتصادي بالتراجع، واشتد التراجع عام 2014، بسبب الحرب الأخيرة على قطاع غزة وتدمير البنية التحتية للاقتصاد العزى الأمر الذي انعكس على تراجع معدل النمو والنشاط الاقتصادي، وخلال عامي 2015، 2016 عاد الوضع الاقتصادي للتحسن مرة أخرى.

1. معدل النمو الاقتصادي في فلسطين:

شهد معدل النمو الاقتصادي في فلسطين تذبذباً واضحاً خلال الفترة 1995-2016، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (4.47%). كما بلغ معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (9.12 %) خلال الفترة 1999-2016. والشكل البياني التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 2016-1995

شكل (1) يوضح معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة 2016-1995



المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية

نلاحظ من خلال شكل (1) أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي انخفض خلال عام 2000-2002، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي (10.12%) كمتوسط الفترة 2002-2000، وذلك بسبب الإجراءات والممارسات الإسرائيلية العقابية ضد الاقتصاد الفلسطيني، حيث عمد الاحتلال الاسرائيلي على تدمير الاراضي والمباني والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني والتي تتنافى والقانون الدولي والانسانس، بالإضافة لمنع العاملين الفلسطينيين من الوصول إلى اماكن عملهم وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية والاجتياحات المتكررة لقطاع غزة والضفة الغربية.

وسجل متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً خلال الفترة 2003-2005، إذ بلغ (11.72%). اما خلال عام 2006 عاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني للانخفاض حيث بلغ (-3.9%). وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني (7.19%) خلال الفترة 2007-2013، ومن ثم عاد للانخفاض مرة أخرى عام 2014، ويعزى التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للحرب الاخيرة على قطاع غزة خلال عام 2014، وتدمير المباني والمصانع والبنية التحتية للاقتصاد الغزي. وشهد معدل نمو

الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني نمواً متسارعاً خلال عام 2016 وصل إلى 4.12 % مقارنة مع 3.4% عام 2015 (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، ص11).

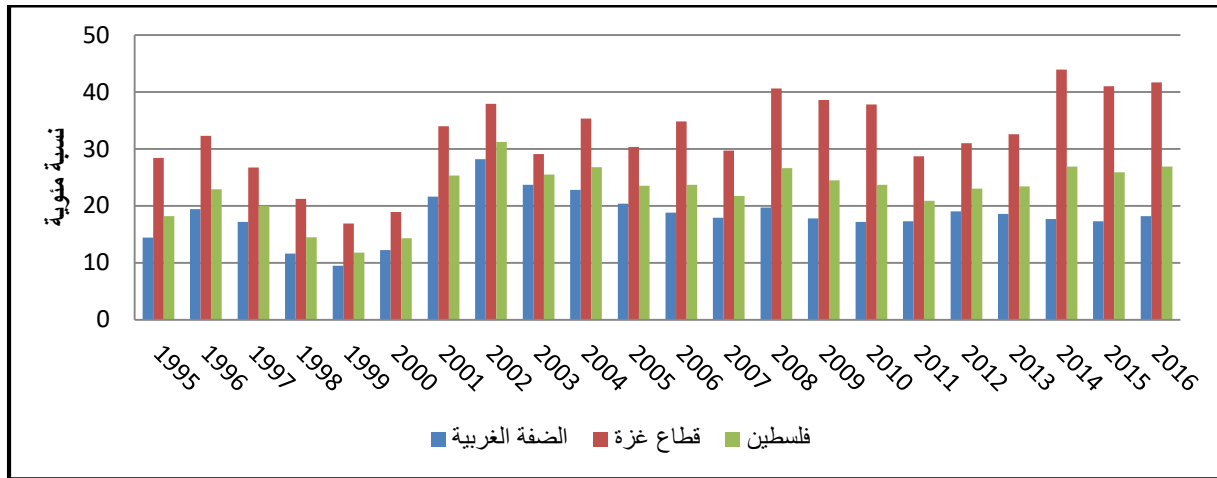
2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي:

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، ذلك أن الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا بناءً على تصنيفات البنك الدولي (البنك الدولي، 2010). حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (\$1537) خلال الفترة (1995-2016)، وبلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي عام 2012 بقيمة (1807 مليون \$) حيث انعكس الأثر الإيجابي للتحويلات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن عام 2002 يعتبر الأسوأ إذ بلغ متوسط نصيب الفرد (1143 مليون \$)، وهذا يعود للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية

3. البطالة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من انكشاف وتشوهات هيكلية قلصت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وقامت السلطة الفلسطينية في بداية وممارسة صلاحيتها باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخفيف حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التي أدت لتراجع حجم الطلب الكلي والخارجي على السلع والخدمات وارتفاع مخاطر الاستثمار (مكحول، 2006، ص37). ويعتبر معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، نلاحظ من الشكل (2) أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من معدلات البطالة في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط البطالة في قطاع غزة (32.34%) خلال فترة الدراسة كلها، في حين بلغ في الضفة الغربية (18.20%) خلال نفس الفترة. ويعود سبب هذا التفاوت للحصار والإغلاق المتكرر لقطاع غزة، ومنع وصول العمال لأماكن عملهم إلى إسرائيل، وشن الحرب الأخيرة على قطاع غزة وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة، بالإضافة لضعف الاستثمار في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى لتراجع الأنشطة الاقتصادية.

شكل (2): نسبة البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016



المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية

أما على صعيد معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية نلاحظ أنها بلغت حوالي (22.78%) من إجمالي القوى العاملة كمتوسط خلال الفترة (1995-2016). أما خلال الفترة (1995-1999) بلغت نسبة البطالة (17.48%) في الأراضي الفلسطينية، ومع بداية الانتفاضة الثانية واتباع إسرائيل سياسة الإغلاقات المتكررة، وتشديد الحصار المنتظم وشبه الشامل على قطاع غزة، وإعادة احتلال العديد من المدن في الضفة الغربية خاصة خلال عام 2002، ارتفعت نسبة البطالة خلال الفترة (2000-2002) حيث بلغت هذه النسبة (23.60%). أما خلال الفترة (2003-2005) بلغ نسبة البطالة (25.27%)، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات البطالة للزيادة في عرض العمل لهشاشة النشاطات والقطاعات الاقتصادية وما قابله من ضعف في الطلب مما تسبب في تزايد الفجوة ما بين الطلب والعرض. أما خلال الفترة (2007-2013) بلغت نسبة البطالة (23.40%)، وهنا يجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة شهدت استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجع معدلات البطالة خلال العام 2010 إلى (23.7%) مقارنة مع (24.5%) في العام 2009. أما خلال عام 2014 فقد ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية لتسجل (26.9%)، وتعود هذه النسبة جراء الحرب الأخيرة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2014. حيث عمد الاحتلال الإسرائيلي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني بالكامل فدمرت الآلاف من المنازل السكنية والمصانع والبنية التحتية، وإغلاق المعابر في قطاع غزة أدى ذلك لتراجع النشاطات في القطاعات الاقتصادية الأمر

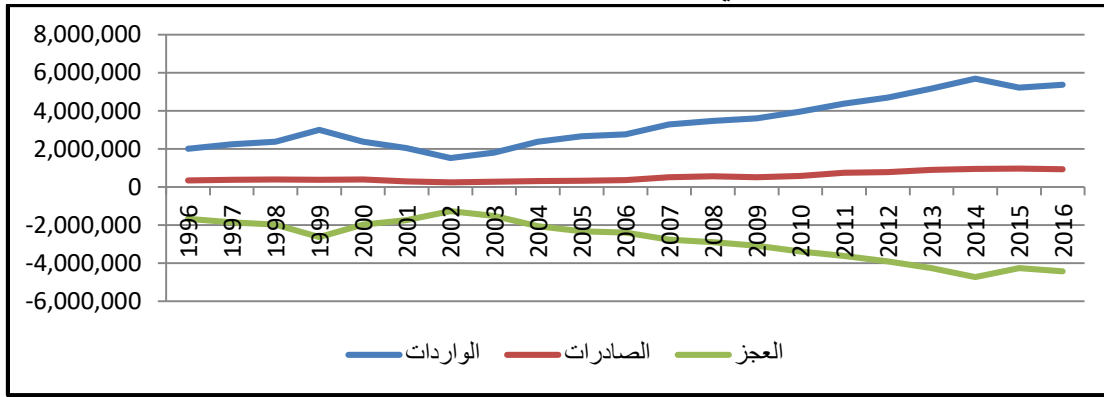
الذي انعكس على ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة (43.9%) خلال عام 2014. مقارنة مع (32.6%) عام 2013. وخلال عام 2016 ارتفعت نسبة البطالة إلى 26.9% مقارنة مع 25.9% عام 2015.

4. التجارة الخارجية (الميزان التجاري):

تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم المقومات الاقتصادية لعلاقتها بميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي الاجنبي، كونها تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد حريتها في تأمين السلع الأساسية للسوق المحلي، وتخلق المنافسة في الأسواق المحلية، ويوضح الميزان التجاري حركة الواردات والصادرات بين الدولة والعالم الخارجي، إلا أن واقع التجارة في الأراضي الفلسطينية يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني. والشكل البياني التالي يوضح نسبة العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 1995-2016

شكل (3)

نسبة العجز في الميزان التجاري خلال الفترة (2016-1995)



المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية

حيث يمثل العجز التجاري السمة الهيكلية الرئيسية للميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة (2016-1995)، لأن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها، ويتضح من الشكل (3)، أن نسبة الواردات أعلى بكثير من نسبة الصادرات حيث شكلت الصادرات ما نسبته (9%) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2016-1995)، في حين بلغت نسبة الواردات (60.22%) من إجمالي الناتج، مما يعني ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت (-50.95%) خلال نفس الفترة.

رابعاً: إجراءات ومنهجية الدراسة:

1-النموذج القياسي:

بناءً على ما سبق شرحه في الاطار النظري، واستخدام العديد من الدراسات التطبيقية العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على التنمية الاقتصادية، فقد اعتمدت الدراسة على النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية في الدول العربية والاجنبية من أجل بناء النموذج القياسي وتحديد المتغيرات المؤثرة في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وبنا على ما سبق تم بناء النموذج القياسي التالي:

$$\text{Real GDPPC} = \alpha + \beta_1 PE + \beta_2 \text{FDI} + \beta_3 EX + \beta_4 I + \beta_5 CF + \varepsilon$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة السابقة السابقة (الفتلاوي، 2011).

$$\text{LNReal GDPPC} = \alpha + \beta_1 \text{LNPE} + \beta_2 \text{LN FDI} + \beta_3 \text{LNEX} + \beta_4 \text{LNI} + \beta_5 \text{LNCF} + \varepsilon$$

حيث إن:

Real GDPPC: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004). ممثلاً للتنمية الاقتصادية.

PE: الإنفاق العام.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

EX: الصادرات.

I: التكوين إجمالي الرأسمالي الثابت، معبراً عن الاستثمار

CF: التسهيلات الائتمانية

ε : تمثل البواقي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ مروّنات المتغيرات المستقلة.

2. الطريقة القياسية المستخدمة في :

يعتبر (الإنفاق العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الواردات، الاستثمار، عدد السكان) عناصر أساسية من محددات التنمية الاقتصادية، وسيتم تقدير هذه المتغيرات من واقع النموذج القياسي. وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب التكامل المشترك.

ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (Phillips Peron, PP). ويعد اختبار فيليبس بيرون (P.P) من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة ρ ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها و β_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي و t تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati, 2004). وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (Integration) - وفقاً لاختبارات السكون السابقة - يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، ويعتبر اختبار جوهانسون

(Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك (Brooks, 2008).

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم تقدير نموذج مصادر النمو باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين تقدير دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، حيث تعتمد طريقة (OLS) على إيجاد قيم المقدرات α ، β التي تكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\sum_{i=1}^n u_i^2$ عند قيمتها الدنيا (Yan&Su,2009).

خامساً: تقدير النموذج القياسي:

1. نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج

جدول (1)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات دالة الانتاج

Variable	ADF		PP	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
logGDPpc	-1.075	-1.567	-1.323	** -2.982
logPE	-0.897	* -6.146	-0.750	* -6.318
logFDI	-2.011	* -5.012	-1.997	* -5.743
logEX	0.286	* -4.261	0.366	* -4.261
logI	-1.421	* -4.307	-1.492	* -4.458
logCF	3.577	-0.721	3.77	** -0.865

* معنوي عند مستوى 1%. ** معنوي عند 5%.

يتضح من جدول (1) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى (Level)، وقد تحقق شرط السكون في المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى (1)~(CI).

2. نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون Johansson:

بعد تحقق شرط السكون في السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار التكامل المشترك من أجل اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

جدول (2)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار القيمة العظمى Maximum		
معدل الامكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة Critical value	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
	%1	
162.11	95.75	لا يوجد (None*)
97.81	69.81	على الأكثر متجه واحد (At Most 1*)
53.66	47.85	على الأكثر متجهين (At Most 2*)
30.83	29.79	على الأكثر ثلاث متجهات (At Most 3*)
14.73	15.49	على الأكثر يوجد أربع متجهات (At Most 4)
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 1%.		

يتضح من خلال جدول (2) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) بلغت (162.11) وهي أكبر من القيمة الحرجة (95.75) عند مستوى دلالة 1%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك في النموذج. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود أربع متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 1%. إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (14.73) وهي أصغر من القيمة الحرجة البالغة (15.49). وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. مما يعني الحفاظ على استمرارية تأثير المتغيرات المستقلة على التنمية الاقتصادية في المستقبل.

3. تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك السابقة تم تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (3)

نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج الدراسة

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	*4. 013	0. 384	10.437	0.0000
logPE	-0.063	0.053	-1.195	0.2493
logFDI	0.0254	0.026	0.959	0.3515
logEX	*0.341	0.0714	4.778	0.0002
logI	*0.265	0.075	3.507	0.0029
logFC	** -0.073	0.030	-2.388	0.0296
DW=1.83 (Ajd R2: 0.92) (R2: 0.94)				

* معنوي عند مستوى 1%، ** معنوي عند مستوى 5%.

4. التأكد من جودة وصحة النموذج القياسي.

لقد تم التحقق من الشروط الاحصائية لطريقة (OLS) وذلك على النحو التالي (عطية، 2005، ص 265):

أ- معامل التحديد المتعدد (R^2):

يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، كلما كانت النسبة عالية يتمتع النموذج بجودة توفيق عالية، كما أنه يتمتع بمقدر تفسيرية عالية، فإذا كان يساوي واحداً فإن هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى. ونلاحظ من خلال تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أن قيمة R^2 بلغت 92% وهذا يدل على جودة النموذج إحصائياً.

ب- اختبار التوزيع الطبيعي (Histogram Normality test): وذلك من خلال اختبار (Jarque- Bera). وإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فهذا يعني أن

البيانات تتبع توزيع طبيعي(السواعي، وداوود،2013:). ومن خلال تقدير القيمة الاحتمالية للنموذج (0.642)، وهذا يعني أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي.

ج- الارتباط الذاتي أو استقلال البواقي: وذلك باستخدام اختبار درين واستون(DW)، حيث يعتبر أكثر الاختبارات شيوعاً وسهولة والأكثر دقة ولمعرفة الاختبار يتطلب صياغة الفرضيات التالية(الفتلاوي، وآخرون، 2011: ص149):

Null Hypotheses

$$H_0 = \rho = 0$$

Alternative Hypotheses

$$H_0 = \rho \neq 0$$

وبلغت قيمة (DW) = 1.83 ، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر.

د- واختبار تجانس التباين: حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، وسيعتمد الباحث على اختبار ARCH الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها(محمد،2011، ص115). حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (ARCH) = 0.458 ، أي أنها أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين في النموذج القياسي المقدر.

هـ- أما مشكلة الازدواج الخطي: وذلك من خلال اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor: VIF)، حيث إذا كانت قيمة اتلاختبار أقل من 10 فهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي(صافي،2015، ص221)، وكانت قيمة الاختبار أقل من 30 ، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج القياسي المقدر.

بعد التأكد من صحة النموذج إحصائياً يمكن تعميم النتائج القياسية للنموذج وتحليلها

5. التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي:

من خلال الجدول (3) نلاحظ ان قيمة معامل التحديد المعدل ($Ajd R^2$) بلغت (0.92)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الانفاق العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الاستثمار، التسهيلات الائتمانية) تفسر ما نسبته 92% من التغير الحاصل في التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة الزمنية 1995-2016. كما بلغ معامل مرونة الإنفاق العام (-0.063)، بمعنى أن زيادة الانفاق العام بنسبة 100% سيؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية بنسبة (6.3%). ولكنه كان غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5%. وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية أن يكون الانفاق العام سلبى على التنمية الاقتصادية. ويعود ذلك لعدم تبني سياسة واضحة في الانفاق العام بالإضافة إلى أن أغلب الانفاق الحكومي في فلسطين يذهب أجور ورواتب على الموظفين في القطاع العام وهذا الأخير لا يضيف قيم اقتصادية جديدة بإمكانها توليد فرص عمل جديدة مولده للدخل، حيث بلغت نسبة الاجور والرواتب من الانفاق العام (45%) خلال الفترة الزمنية (1995-2016). هذا انعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة.

وكان معامل مرونة مرونة الاستثمار الأجنبي كما بلغ معامل مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0.025)، وهذا يدل على أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 2.5%. فالاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه التحسينات التكنولوجية، ويرفع الكفاءة الإنتاجية، كما يسهم في زيادة خبرة العمالة المحلية من خلال الاحتكاك بالعمالة الأجنبية التي تتصف بارتفاع المهارة، والمهارات الإدارية. إلا أن معامل مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن معنوى عند مستوى دلالة 5%، وربما يعود ذلك لضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني. وهشاشة القطاعات التي تخدمها هذه الاستثمارات، وكذا شروط المستثمر الأجنبي الساعي لتحقيق وتعظيم أرباحه.

كما بلغ معامل مرونة الصادرات (0.34)، وكان دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني ان زيادة الصادرات بنسبة 100% ستؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 34% في الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة والتوسع في حجم الصادرات ستزيد من التخصيص في انتاج السلع والبحث والتطوير والسعي وراء الحصول على التكنولوجيا الملائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية، ويرفع من تنافسية الصادرات المحلية للواردات الأجنبية وهذا كله ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي. وكان معامل الاستثمار دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وبلغ معامل مرونة الاستثمار

(0.265)، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية 26% في الاقتصاد الفلسطيني.

وكانت نتائج التسهيلات الائتمانية غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، بالإضافة إلى أن معامل مرونة التسهيلات الائتمانية بلغت (-0.073)، وهذا يعني أن زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% سيؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية بنسبة 7.3%، وهذا يختلف مع النظرية الاقتصادية، ولا يتفق مع نتائج دراسة (الفرا، 2012)، (دراسة، 2003). ويعود ذلك إلا إلى ضعف تأثير الائتمان الممنوح في التنمية الاقتصادية، ولعل ذلك يعزى إلى أن السياسات الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين متشددة وتطلب ضمانات قوية عند منح الائتمان وهذا ما يجعلها أكثر تشدداً عند منح الائتمان للقطاعات الإنتاجية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة بسبب ارتفاع حجم المخاطر المصاحبة للائتمان الممنوح لهما، بسبب سياسات الاحتلال في تجريف الأراضي الزراعية وتدمير المصانع، مما يضعف مقدرة المنتجين على سداد القروض. وكذا فإن هناك نسبة عالية تمنح كقروض لأصحاب الوظيفة العمومية ومحدودي الدخل، كما أن جزءاً هاماً من الائتمان ممنوح للسلطة الفلسطينية من أجل تغطية نفقاتها تحديداً للرواتب، أي أنه موجه لأغراض استهلاكية، بالإضافة إلى ارتفاع نصيب قطاع التجارة من الائتمان الممنوح خاصة في مجال تمويل الاستيراد، بدلاً من تمويل العمليات الإنتاجية مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني.

سادساً: النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2016)، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، كما هدفت الدراسة إلى تقدير أثر هذه المحددات على التنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج الهامة، وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما نقدم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج:

النتائج:

1. بلغ معامل التحديد المعدل (92%)، وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (الانفاق العام، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الاستثمار، التسهيلات الائتمانية)، تفسر ما نسبته 92% من التغير الحاصل في التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.

2. بلغ معامل مرونة الإنفاق العام (-0.063)، بمعنى أن زيادة الانفاق العام بنسبة 100% سيؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية بنسبة (6.3%). ولكنه كان غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.
3. بلغ معامل مرونة مرونة الاستثمار الاجنبي كما بلغ معامل مرونة الاستثمار الاجنبي المباشر (0.025)، وهذا يدل على أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 2.5%..
4. بلغ معامل مرونة الصادرات (0.34)، وكان دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني ان زيادة الصادرات بنسبة 100% ستؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 34% في الاقتصاد الفلسطيني
5. كان معامل الاستثمار دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، وبلغ معامل مرونة الاستثمار (0.265)، وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية 26% في الاقتصاد الفلسطيني.
6. بلغ معامل مرونة التسهيلات الائتمانية بلغت (-0.073)، وهذا يعني ان زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 100% سيؤدي إلى انخفاض التنمية الاقتصادية بنسبة 7.3%.
7. هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (الانفاق العام، الاستثمار الاجنبي المباشر، الصادرات، الاستثمار، التسهيلات الائتمانية)، وبين المتغير التابع (التنمية الاقتصادية).

التوصيات:

- 1- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي، وبناء قاعدة إنتاجية متطورة وذلك من خلال التركيز على الزراعة والصناعة والسياحة.
- 2- تدعيم وتطوير مراكز البحث والتطوير والمعلومات، بهدف توفير البيانات والمعلومات التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية على اتخاذ قراراتهم وبناء الاستراتيجيات اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي.

- 3- تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية، مما يخفف العبء على ميزانية السلطة الفلسطينية، ويزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد، من خلال تعزيز دور القطاع المالي في إسناد القطاع الخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود ضوابط، كمنع الاحتكار.
- 4- العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية، من أجل زيادة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
- 5- دعم الصناعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، ودعم التعاونيات وتوسيع قاعدتها وتطويرها، وزيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي، من خلال تقديم تسهيلات إئتمانية ملموسة لهذه القطاعات.
- 6- توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال، وتحرير هذا القطاع من الهيمنة والقرصنة.
- 7- العمل على الحد من ظاهرة البطالة، وذلك من خلال دعم صندوق التشغيل الفلسطيني وتطويره، وزيادة الشراكة بين القطاع العام والخاص لتوفير فرص العمل، خاصة للخريجين وذلك بعد تأهيلهم بما يتناسب مع سوق العمل.

المراجع:

1. بشير، خميرة، 2016. دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
2. البنك الدولي، (2010). موقع البنك الدولي، من خلال الرابط التالي: <http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications>.
3. حلاوة، جمال، وصالح، علي. مدخل الى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. حمزة، حسن. العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان، الأردن، 2011.
5. داوود، حسام، السواعي، خالد (2013). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، دار المسيرة، عمان، الأردن.
6. سالم، التجاني، 2016. دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970-2014، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

7. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله فلسطين، 2010.
8. الشوربجي، مجدي، (2005). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الملتقى العلمي الثاني 14-15 نوفمبر.
9. شيخة، محمد، (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد.
10. صافي، سمير (2015). مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام E-Views، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.
11. صبيح، ماجد، (2016). تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73.
12. طعمة، حسن، (2015). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن - دراسة قياسية تحليلية للفترة 1996-2008، مجلة الزرقاء والدراسات للبحوث الانسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، الأردن.
13. عطية، عبد القادر (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي - بين النظرية والتطبيق، السعودية.
14. عودة، سيف، (2014). مبادئ الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة الامة للتعليم المفتوح، غزة، فلسطين
15. العيسى، سلوى، (2006). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية.
16. الفتلاوي، كامل، والزبيدي، حسن (2011). القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
17. الفراء، مرام (2012). دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
18. مكحول، باسم. مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2006.
19. النفيعي، محمد، (2012). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1990-2010، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
20. الوادي، محمود، والعيساوي، كاظم. الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007.

21. Abu-Eideh, Omer, (2014). Factors of Economic Growth in Palestine: An Empirical Analysis during the period of (1994-2013), International Journal of Business Economic Development. Vol.2 Number2
22. Alzaidy, Ghaith, Ahmad, Mohd Lacheheb, Zakaria. (2017). The Impact of Foreign-Direct Investment on Economic Growth in Malaysia: The Role of Financial Development. International Journal of Economics and Financial, Issues, 2017, 7(3), 382-388
23. Brooks, Chris (2008). Introductory Econometrics for Finance, second edition, Cambridge university, new yourk
24. Hamdan, Bader, Narwade, Sunil (2017). Determinants of Economic Growth in the Arab Countries: A panel Aata Approach, International Journal of Development Research, Vol 7, 31st March.
25. Robert,barro,(2003). Economic Growth in Acroos Section Countries, the quarterly journal of Economics, vol106, no2
26. Yan,xin&gang su,xiao,(2009).Linear Regresson Analysis Theory And Computing, world scientific Publishing co.pteltd

المواقع الالكترونية:

1- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني <http://www.pcbs.gov.p>

2- موقع سلطة النقد الفلسطينية <http://www.pma.ps>

3- موقع البنك الدولي <http://www.albankaldawli.com>